

١١ - الحالة في سيراليون

المداولات الأولية

الرئيس موموه وأنشئ المجلس الحاكم المؤقت الوطني، وأصبح الكابتن فالنتين إ. م. ستراسر رئيساً للمجلس ورئيساً للدولة. وحتى بعد الانقلاب، استمرت الجبهة المتحدة الثورية في نزاعها مع الحكومة الجديدة، وتصاعدت الهجمات على البلدات والقرى والطرق الرئيسية إلى مستويات غير مسبوقة وانتشر حدوثها في جميع أنحاء البلد. وذكر الأمين العام كذلك بأنه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، طلب منه الرئيس ستراسر رسمياً أن يبذل مساعيه الحميدة للجمع بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية على مائدة المفاوضات، وأن تكون الأمم المتحدة وسيطاً في تلك العملية^١.

وأكد الأمين العام كذلك في تقريره أنه رغم النزاع الداخلي المستمر، فقد ظهرت بعض الاتجاهات الإيجابية التي قد تسهم، في حالة تقدم المساعدة إليها، في إعادة إحلال السلم والاستقرار. وأشار، بصفة خاصة، إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العملية السياسية، بما في ذلك الانتقال إلى إقامة حكومة مدنية منتخبة في غضون إطار زمني محدد، وهو تطور يرى أنه جدير بدعم المجتمع الدولي. فمُنذ أن وضعت الحكومة برنامجاً للانتقال إلى الحكم الدستوري الديمقراطي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أخذ عدد من الخطوات، منها إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة وعقد مؤتمر استشاري وطني بشأن الانتخابات، في آب/أغسطس ١٩٩٥، بمشاركة من جميع الأحزاب السياسية وممثلي الحكومة والمجتمع المدني. ونتيجة لمقررات المؤتمر، أصبحت اللجنة الانتخابية مستعدة لبدء عملية تسجيل الناخبين وإنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. بيد أنه كانت هناك عقبات مالية خطيرة تعرّض هذه العملية للخطر. وأعرب الأمين العام عن قلقه من أن يؤدي تأجيل الانتخابات إلى تصعيد العنف وإيقاف العملية بأسرها، وحث الدول الأعضاء على الاستجابة بسخاءٍ للنداء الذي سيوجّه في هذا الشأن خلال مؤتمر المالحين المقرر عقده في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن جانبه، أوعز إلى شعبة المساعدة الانتخابية أن تعمل جنباً إلى جنب مع سائر وكالات وبرامج الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مساعدة اللجنة الانتخابية في تنسيق عمليات المراقبين الدوليين أثناء الانتخابات، وفي تعزيز أفرقة المراقبين الوطنيين.

وتناول تقرير الأمين العام أيضاً مسألة التفاوض على تسوية مع الجبهة المتحدة الثورية، وهو العنصر الثاني من النهج السياسي ذي المسارين الذي تتبعه حكومة سيراليون. وأشار إلى أنه منذ الاجتماعات التي عُقدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بين ممثلي الحكومة والجبهة المتحدة الثورية، فإن

المقرر المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥: رسالة موجّهة إلى الأمين العام من الرئيس

في رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ١٩٩٥ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن^١، أبلغ الأمين العام المجلس بأن رئيس دولة سيراليون طلب منه رسمياً، في رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بذل مساعيه الحميدة لتيسير المفاوضات بين حكومة بلده وقوات الجبهة المتحدة الثورية. ولهذا الغرض، أوفد الأمين العام، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بعثة استطلاعية إلى سيراليون. ولاحظت البعثة التدهور الخطير في الحالة في البلد وحذرت من أنه إذا استمر الصراع في سيراليون، فإنه سيزيد من تعقيد مشكلة إحلال السلم في ليبيريا، ويمكن أن يترك أثراً مزرعاً للاستقرار بصورة أعم في المنطقة. واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها البعثة الاستطلاعية، قرر الأمين العام تعيين السيد برهانو دينكا (إثيوبيا) ليكون مبعوثه الخاص لسيراليون لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر للعمل مع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع.

وفي رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥^٢، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن رسالته المتعلقة بتعيين السيد دينكا قد عُرضت على أعضاء المجلس، وهم يرحبون بالقرار الوارد فيها.

المقرر المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٩٧): بيان من الرئيس

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وتلبية لعدد من الطلبات من أعضاء مجلس الأمن، قدّم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في سيراليون يغطي الفترة الممتدة منذ أن طلبت إليه حكومة هذا البلد رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بذل مساعيه الحميدة حتى تاريخ تقديم التقرير^٣.

وفي استعراض موجز للأحداث التي شهدتها سيراليون، ذكر الأمين العام في تقريره بأن النزاع في سيراليون بدأ في آذار/مارس ١٩٩١، حين شنت قوات الجبهة المتحدة الثورية هجمات استهدفت الإطاحة بحكومة مؤتمر عموم الشعب التي كان يرأسها الرئيس السابق جوزيف س. موموه، وهو ما تسبب في مصرع آلاف من المدنيين، وفي جعل آلاف عديدة من المواطنين مشردين داخلياً أو لاجئين في غينيا وليبيريا. وبعد ذلك، في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢، أطاح انقلاب عسكري بحكومة

١ .S/1995/120

٢ .S/1995/121

٣ .S/1995/975

بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أعلن الرئيس (عُمان) أنه قد أُذن له، عقب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء المجلس، بأن يدلي بالبيان التالي باسم المجلس^٥:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عن الحالة في سيراليون ويساور المجلس قلق بالغ إزاء النزاع في ذلك البلد، والمعاناة الناتجة عنه، ولا سيما معاناة مواطني سيراليون المشردين داخلياً الذين يناهز عددهم المليونين، وهو يدعو إلى إنهاء القتال على الفور.

ويعرب مجلس الأمن عن تقديره لعرض الأمين العام بذل مساعيه الحميدة في سيراليون، ويحث الجبهة المتحدة الثورية على الاستفادة من ذلك العرض، وبذلك تساعد الطرفين على الدخول في مفاوضات. ويشكر المجلس المبعوث الخاص للأمين العام لما يبذله من جهود تحقيقاً لذلك الغرض، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والمنظمات الأخرى والدول المجاورة التي تساند المفاوضات وعملية إقامة الديمقراطية في سيراليون ويرحب بالقرار الذي اتخذته الأمين العام بمواصلة مهمة مبعوثه الخاص في الوقت الحاضر.

ويشدد مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها لبذل جهد دولي منسّق للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سيراليون. وهو يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد وبمبادرته بإعداد خطة عمل بالتعاون مع حكومة سيراليون من أجل تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

ويؤكد مجلس الأمن على الحاجة إلى تقديم مساعدة إنسانية سخية في أوضاع أصبح فيها نصف سكان البلد تقريباً مشردين داخلياً، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم هذه المساعدة. ويشي المجلس على الوكالات الإنسانية النشطة في سيراليون. ويشجب المجلس بشدة المحجمات التي تتعرض لها قوافل المساعدة الإنسانية ويطلب المسؤولين عن ذلك بوقف هذه الأفعال فوراً.

ويرحب مجلس الأمن ببرنامج الانتقال إلى الحكم الدستوري الذي وضعته حكومة سيراليون، الذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لإعادة السلم والاستقرار في ذلك البلد. ويعرب المجلس عن تأييده لأنشطة اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة في التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويرحب بالمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى اللجنة بناءً على طلب حكومة سيراليون ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم أقصى ما في وسعها من الدعم المادي والمالي للجنة لضمان نجاح الانتخابات والمشاركة فيها على أوسع نطاق ممكن.

ويحث مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة رصد الحالة في سيراليون عن كثب.

محادثات السلام لم تستأنف منذ ذلك الحين. وأكد أن مبعوثه الخاص لم يدخر أي جهد في محاولة إقامة الاتصال مع الجبهة المتحدة الثورية، بالتعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وأمانة الكمنولث وغيرها من المنظمات. وأصدر وفدا منظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث ومبعوثه الخاص بياناً مشتركاً، في شباط/فبراير ١٩٩٥، يدعو الجبهة المتحدة الثورية إلى الاجتماع بهم. ومع أن مبعوثه تمكن من الاتصال بالجبهة، فهو لم يلتق بعد بزعيمها، السيد فوداي سانكوه، وجهاً لوجه. ولذلك أوصى الأمين العام بأن يحث المجتمع الدولي الجبهة المتحدة الثورية على الاستفادة من مساعيه الحميدة والشروع في عملية تفاوض. وفي غضون ذلك، فإنه يعترم إبقاء ممثله الخاص الذي سيواصل بذل جهوده لإجراء حوار بين الجبهة المتحدة الثورية والحكومة وتقديم الدعم لعملية إرساء أسس الديمقراطية بتنسيق وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والكمونولث.

وتناول الأمين العام أيضاً في تقريره الحالة الاقتصادية والأمنية والإنسانية في سيراليون. وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، قال إن الحكومة أعربت عن رغبتها في تسريح جزء من جيشها الذي زاد عدد قواته من ٣٠٠٠ فرد إلى حوالي ١٤٠٠٠ فرد نتيجة حملة تجنيد واسعة النطاق. وهذا ضروري، ولكن من الأمور الحيوية أيضاً إعادة إدماج الجنود المسرحين في المجتمع كمواطنين منتجين. وقد أوعز الأمين العام إلى إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوفدا فريقاً من الخبراء للقيام، بالتعاون مع الحكومة، بإعداد خطة عمل لتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد في إنجاز هذه المهمة. وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، أشار الأمين العام إلى أنها ما زالت حرجية. فقد سُرد حوالي مليوني شخص من مجموع عدد السكان البالغ ٤٧٧٠٠٠ نسمة، ولا يتلقى إلا حوالي ١,١ مليون شخص من هذه المجموعة المساعدة بقدر من الانتظام وذلك بسبب القيود الأمنية. وما زالت الفجوة كبيرة بين الموارد المتاحة من المجتمع الدولي لأغراض المساعدة الإنسانية والاحتياجات غير الملبّاة للسكان المتضررين. وعلاوة على ذلك، فإن توصيل مساعدات الإغاثة يصبح عملية مستحيلة تقريباً عندما تُستهدف القوافل الإنسانية. ولذا اقترح الأمين العام أن ينظر أعضاء المجلس في تحذير أولئك المسؤولين عن الهجوم على قوافل الإغاثة وحضهم على الامتناع عن هذه الأعمال المؤسفة.

وفي الختام، كرّر الأمين العام دعوته للدول الأعضاء إلى تقديم أتم دعم مادي ومالي للجنة الانتخابية كي يمكن إجراء الانتخابات في موعدها. وقال إنه بالرغم من وجود دواعي قلق أمني حقيقية، فقد أثبتت التجارب في مناطق أخرى، مثل كمبوديا وجنوب أفريقيا، أن العملية الديمقراطية لا ينبغي أن تكون رهينة لتصلب أي جماعة معينة وعنادها.

وفي الجلسة ٣٥٩٧، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام بشأن الحالة في سيراليون. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا مجلس الأمن ممثل سيراليون،